محاضرة رقم ١١	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
المادة باللغة العربية	فلسفة التاريخ
المادة باللغة الانجليزية	philosophy of history
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣ / ٢٠٢٤
الفصل الدراسي	الأول
المحاضر	د. أحمد محمود حمود
العنوان باللغة العربية	العامل الاقتصادي والمادية التاريخية الجدلية
العنوان باللغة الانجليزية	Economic and Material Factor Historical Controversy
المصادر والمراجع	فلسفة التاريخ – غوستاف لوبون
	ابن خلدون – المقدمة
	فلسفة التاريخ في الفكر الاسلامي – عبد الرحمن بدوي

المحاضرة : الحادية عشر

العامل الاقتصادي والمادية التاريخية الجدلية

يعود المفهوم الاقتصادي ، ومن ثم المفهوم المادي الى عهود معرفية قديمة . فقد شكلت النشاطات الاقتصادية والمادية لدى الأنسان ركناً أساسياً في حياته عبر التاريخ. بل أرجع بعضهم جذور وبدايات الأهتمامات المادية إلى الحضارات القديمة . أضافة إلى أستئثار مفهوم المادة بوصفها علة أولى لتفسير الكون باهتمام بعض فلاسفة الأغريق ومنهم (طاليس) و(هيرقليطس) و (ديمقرطيس) و (أبيقور) وغيرهم . ومع بدايات تطور العلوم في عصر النهضة الأوربية والعصر الحديث أخذت النزعة الاقتصادية ومعها المادية شكلاً من أشكال البحث والأستقصاء والتجريب على يد كثير من العلماء ومنهم (غاليلو) و (بيكون) و (نيوتن) (هولباخ) و (ديدرو) و (فيور باخ) وغيرهم كثيرون ممن كان له أثر في تطور النظرة التاريخية والفلسفية للمادية .

وقد شاع التفسير المادي بوجه عام والاقتصادي بوجه خاص وتطبيقه على الأحداث التاريخية لدى

مفكري القرن الثامن عشر والتاسع عشر. لا سيما أثر التحولات الأقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الصناعية في المجتمعات الأوربية . وما نتج عنها من تطور في استخدام الآلة والتقنية . وإحلالها محل الأيدي العاملة اليدوية ثم تحول الثروة تدريجيا الى أيدي قلة من الصناعيين، والرأسماليين التي رافقتها التوسع في الأيدي العاملة الرخيصة وأستغلالها والبطالة والفقر والأجور الرخيصة ، مما أدى الى تفاقم البؤس والتدهور في أوضاع العاملين الصحية والمعيشية وهذا ما دفع كثير من المصلحين والمفكرين السياسيين والاجتماعيين وعلماء الاجتماع والاقتصاد والتأريخ، إلى التنبيه لأثر العامل الاقتصادي في مجرى الأحداث التأريخية . ومن هؤلاء أيضاً كثيرون من المصلحين الأشتراكيين أمثال (فوريية) و(سان سيمون) و (برودون) و (لوي بلان) وغيرهم ممن دعوا إلى اصلاح الظروف الاقتصادية والسياسية التي رافقت تصاعد الرأسمالية ، وما رافقها من توسع في الأيدي العاملة وأضطرابات سياسية واجتماعية .

كما ظهرت كثير من النظريات الاقتصادية التي حاولت تحليل ومعالجة الوضع الأقتصادي الجديد والتنبيه إلى مواطن القوة والضعف فيه . إلى جانب بعض المفكرين الاقتصاديين الذين تناولوا العمل وقيمته وطبيعته . ومن هؤلاء (وليام بت) وآدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) ودافيد ريكاردو (١٧٧٣ – ١٨٢٣) الذي اشتهر بنظريته القائلة : « أن أسعار السلع تصمم تقريبا من قدر الجهد أو الطاقة التي صرفت في أنتاجها وتصمم أيضاً حسب كمية السلع الأخرى أو الأمور التي يمكن الحصول عليها بدلاً منها » . وقد تركزت دراساته على الآثار الاجتماعية التي يتركها العامل الأقتصادي في المجتمع ، لا سيما في أشارته إلى مفاهيم أقتصادية ، كالعملة والتضخم والضرائب والأجور . وأعتقد بأن الضرائب لا يدفعها عادة أولئك من الذين تفرض عليهم ، بل يدفعها المستهلك . كما بين أن العمل الة بيد الرأسمالي لاستغلال العمال . ومن هنا برزت أهمية (العامل الأقتصادي) لدى بعض المفكرين لا بل عده عاملاً أساسياً في تقرير مصير العلاقات الإنسانية وفي تفسير حركة التاريخ.

الماركسية والمادية التاريخية الجدلية :

من أبرز المفكرين والفلاسفة الذين أقترن أسمهم بالتفسير الاقتصادي للتاريخ هو كارل ماركس (١٨١٨ – ١٨٨٣) وزميله فردريك أنجلز (١٨٢٠ – ١٨٩٥) . ومع أن ماركس قد تأثر بمعاصريه من الماديين والإشتراكيين . ومن ثم المثالية الهيجلية . إلا أنه لم يتقبل تفسير هيجل للتاريخ الذي عده تفسيراً مثالياً مجرداً . لقد عدّ ماركس كل تغير اجتماعي هام أنما هو تغيير في الظروف المادية للإنتاج الاقتصادي. كما أستعان بديالكتيك هيجل (الفكرة والنقيض والمركب) للكشف عن معضلة التطور التاريخي . وذلك بتطبيقه على (الطبيعة والمجتمع) بدلاً من (الفكرة المطلقة) كما فعل هيجل . وهكذا سعى بجمعه

بين الديالكتيك عند هيجل وبين المادية إلى تحويل المادية ذاتها من التفكير الميكانيكي النظري إلى فلسفة للتطور الاجتماعي . ثم تحويل الديالكتيك من قانون للفكر الى قانون فعلي للسببية التاريخية . لقد أنصب اهتمام ماركس على الانسان والمجتمع والطبيعة . وغدت فلسفته في التاريخ ترتكز على ميتافيزيقية مضادة للروحية ومستندة إلى جوهر المادية .

لقد استهدفت الفلسفة الماركسية إعطاء تفسير للعالم على ضوئه تتكشف المعايير الموضوعية لتطور المجتمع البشري . وقد اكتشفت في العامل الاقتصادي القانون الحتمي الذي يحكم مجرى التاريخ. وان الانتاج والتبادل الاقتصادي والنظام الاجتماعي الناتج عنهما، كانت في كل مرحلة من مراحل التاريخ هي الأساس التي قام عليها التاريخ السياسي والفكري . أما ما يحدث عبر التاريخ من انقلابات اجتماعية وثورات سياسية كانت دائماً نتيجة للتغيرات التي طرأت على نظامي الإنتاج والتبادل . وظهر ذلك في صورة صراع طبقي ناتج عن الملكية الخاصة لقوى الإنتاج. لقد نظر ماركس إلى التاريخ نظرة تفاؤلية تطورية قائمة على الحتمية الاقتصادية والمادية . أذ أعتقد بأن المجتمع بدأ بـــ مشاعية بدائية ، لينتهي به المطاف إلى اشتراكية اجتماعية (لا طبقات بها) ثم إلى اشتراكية – شيوعية مطلقة تنتفي فيها السلطة السياسية أو الدولة وتزول . وحينها تكون البروليتاريا أو (الطبقة العاملة) هي التي تملك زمام المستقبل والتاريخ. لا بل تغدو مصالحها متطابقة مع الحركة الموضوعية للتاريخ .

لقد قامت الفلسفة الماركسية على عدة أسس ونظريات هي : (المادية الجدلية) او (المادية التاريخية) و (الاقتصاد السياسي): –

المادية الجدلية (الديالكتيكية) :

استندت هذه النظرية إلى (المادة والحركة) اللتين تشكلان وحدة متماسكة . و(المادة) هنا لا متناهية وغير قابلة للنفاذ . والزمان والمكان بموجبها مظهر من مظاهر وجود المادة ذاتها كحقيقة موضوعية . والمادة لها وجود مستقل لا عن الشعور الفردي وحده بل عن كل شعور بوجه عام ، ويقوم على الوحدة المادية للكون وهنا يغدو الوعي نتاجاً للمادة الدماغية المعقدة والراقية . فالمادة هي الأصل والجوهر ، والوعي هو نتاج الطبيعة . اما مصدر الوعي فيرجع الى العمل واللغة .

كما ان (الحركة) في نظر المادية الجدلية صفة ملازمة للمادة . وهي حركة صاعدة تبدأ بالظواهر الأولية البسيطة لتنتهي إلى ظواهر معقدة عالية حيث تمر من المرحلة الدنيا وهي مرحلة المادة الغير حية الى مرحلة الكائنات الحية التي تحددها الحركة البيولوجية . ثم (المرحلة العليا) وهي المرحلة الاجتماعية التي تمتلك الشكل الاجتماعي للحركة . وتأخذ جميعها شكل (التطور النوعي) . والجدل (الديالكتيك) هنا لا

ينطبق على المبدأ الاجتماعي (صراع الطبقات) حسب، بل يشمل (الطبقة) أيضاً ، كما انه ليس مجرد (حركة الفكر) بل هو (قانون التطور العام للكائن) أي المادة اضافة الى أن الجدل الذاتي يغدو انعكاساً للجدل الموضوعي .

أما الجدل المادي فتحدده قوانين أساسية هي :

أولاً – قانون الانتقال من الكم إلى الكيف :

ويحصل هذا التحول أو الانتقال في جميع الظواهر الطبيعية والانسانية . ويتم على شكل (الطفرة) دون تدرج في عملية التحول ، مثلما هو الحال في تحول الماء إلى ثلج أو بخار أو انصهار المعادن إلى غير ذلك . وينطبق هذا القانون على عالم الأنسان وظهوره أيضاً. كما أن هناك تحول جذرياً كيفياً في تطور الكائنات الحية الذي يبدو تدريجياً من الناحية الكمية . ثم أن (الطفرة النوعية) يمكن ردها أيضا : للظواهر الاجتماعية خلال عملية التطور التاريخي.

ثانياً – قانون صراع الأضداد (المتناقضات) ووحدتها :

التناقض هو القوة المحركة للتاريخ الطبيعي والأنسان معاً. والعالم ليس جزيئات منعزلة قائمة بذاتها. بل كل ظاهرة تشكل وحدة عضوية يكمن في داخلها التناقض . وبهذا يتحدد جوهر التطور . وفي حالة العكس يعني افتراض سكون الكائنات وموتها . والعمليات المتضادة للمادة ليست منعزلة بعضها عن بعض لكنها متداخلة ومتفاعلة مع بعضها بعضاً.

ثالثاً – قانون نفي النفي :

يتضمن قانون التطور في عالم الطبيعة والأنسان سلسلة من نفي النفي . كل مرحلة تنفي سابقتها . ثم مرحلة ثالثة تنفيها. وتتخذ هذه العملية شكل الاستمرارية . وليس النفي فناء وإنما هو هدم ثم توحيد وبناء وتجديد . في نفي النفي ينبثق (المركب) الأفضل والأكثر تنوعا. وقد طبقت الماركسية هذا الجدل على حركة التطور التاريخي والحضارات والنظم الانسانية المختلفة في تطورها عبر التاريخ .